خليجنا في مهبّ العاصفة

حسن مدن

شاع انطباع رُوِّج غداة الهجوم الإسرائيلي أخيراً على إيران، واستهدف مواقع عسكرية فيها، أنّ خسائر إيران لم تكن كبيرة، وأنّ دفاعاتها تصدّت للهجوم، ما حدّ من الخسائر، وهو انطباع حمل بعضهم على وصف ما جرى بـ«مسرحية» متفق عليها بين الطرفين، بغية حفظ ماء الوجه، وبطريقةٍ لا تؤدّي إلى ردّ عسكريّ إيراني آخر. وهو، بالمناسبة، القول نفسه الذي رُدِّد عن الهجوم الإيراني السابق على إسرائيل. وعزّز من هذه الأقاويل الحديث المتتالي عن ضغوط مارستها إدارة بايدن على رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو بألا تستهدف الضربة الإسرائيلية المواقع النووية أو النفطية الإيرانية، حرصاً من واشنطن على تفادي نشوء نزاع إقليمي واسع غداة الانتخابات الرئاسية الأميركية الوشيكة.

بدأ هذا الانطباع عن «محدودية» الخسائر الإيرانية جرّاء ضربات إسرائيل في التبدد تدريجياً، بعد تصريحات منسوبة إلى المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، أنه مثلما لا يجوز المبالغة في حجم هذه الخسائر، لا يجب التقليل منها أيضاً، في إشارة ضمنية إلى أنها لم تكن قليلة، وقيل إن ذلك جرى بعد إحاطة المرشد بتقرير مفصل من كبار القادة العسكريين عن مدى الضرر الذي لحق بقدرات إنتاج الصواريخ الإيرانية وأنظمة الدفاع الجوي حول طهران، والبنية التحتية الحيوية للطاقة، وميناء رئيسي في الجنوب، ما حمله على توجيه المجلس الأعلى للأمن القومي بالاستعداد لهجوم جديد على إسرائيل. وليس واضحاً ما إذا كان هذا الهجوم، في حال حصوله، سيكون في ما تبقى من أيام قليلة فاصلة عن انتخابات الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري في أميركا، أو بعدها، وسط ترجيح التوقيت الأخير، خشية أن يستفيد المرشح الجمهوري دونالد ترامب من زيادة التوترات والفوضى في المنطقة في حملته الانتخابية. ليس المرشد الأعلى، الآمر الناهي في طهران، وحده من هدّد بالردّ. مثله فعل قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، قائلاً إنّ هذا الرد «لن يكون ممكناً تصوّره»، فيما نقل عن محمد محمدي كلبيكاني، مدير مكتب المرشد، قوله إنّ بلاده «ستردّ رداً قاسياً على إسرائيل يجعلها تندم»، جرّاء ما قامت به من هجوم أخيراً. سواء كانت التهديدات الإيرانية جادّة أو ورقة ضغط في مفاوضات سريّة تجري في الخفاء، فإن خطر الانفجار الواسع في المنطقة قائم بجديّة، حتى لو نُفِّذ الهجوم، من خلال المليشيات الموالية لإيران في العراق، وليس مباشرة من الأراضي الإيرانية، كما تفيد مصادر إعلامية غربيّة، ما يعني أنّ الخطر سيظلّ محدقاً بدولنا في الخليج العربي، التي أظهرت حرصاً ملحوظاً في النأي بنفسها عن المواجهة الإيرانية – الإسرائيلية، حين بعثت حكومات دول المنطقة، مبكّراً، رسائل إلى المعنيين بحرصها على ألا تكون أجواؤها الإقليمية معبراً أو منطلقاً لأي عمل عسكري إسرائيلي ضد إيران، وقد سارعت هذه الدول إلى إصدار بيانات إدانة للاعتداء الإسرائيلي على إيران فور تنفيذه، ومثلها فعلت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وأُشير إلى أنّ الهجوم الإسرائيلي على طهران انتهاك صارخ لسيادتها، وخرق واضح لمبادئ القانون والأعراف الدولية، مع التحذير من تداعياته الخطيرة. ولكن مع استمرار مخاطر مواجهات قادمة بين طهران وتل أبيب، ستبقى دولنا في مهبّ العاصفة، ما يضاعف من أهميّة تمسّكها بموقفها المعلن، قولاً وفعلاً، في النأي بنفسها عما يجري، مع معرفتنا بحجم الضغوط الأميركية، وربما من دول غربية أخرى، التي من المرجح أنها مورست وتمارس على دول المنطقة، كي تجعل من أراضيها أو أجوائها منطلقاً أو ممرّاً لأي استهداف إسرائيلي محتمل لإيران، خصوصاً أنّه ما زالت هناك ملفات عالقة في العلاقات الإيرانية – الخليجية، وسيسعى الآخرون لتوظيفها في تحقيق غاياتهم.

ليست مسؤولية إيران نفسها في تفادي ذلك قليلة، بل كبيرة، فهي مطالبة بإظهار الحرص على تسوية ما هو عالق من ملفات، وصوغ خطاب رشيد في علاقتها بالمحيط الخليجي، وتفادي ما قد يفسد أجواء العلاقة بينها وبين بلدان المنطقة، ومن ذلك التصريح الذي قاله أخيراً كبار المسؤولين الإيرانيين، وحمل تشكيكاً في عروبة البحرين، في عودة إلى مزاعم إيرانية قديمة في الموضوع، وأسوأ ما في الأمر أن يُدلى بمثل هذا التصريح في المناخ المعقد والملبّد بالغيوم الذي تمرّ به المنطقة.

طهران في المنطقة... ملاك أم شيطان؟

محمد أبو رمان

يخلط كثيرون من السياسيين والمعارضين للمشروع الإيراني في المنطقة ما بين المسألتين الطائفية والسياسية، وهو خلط غير مفيد وضار، ليس فقط على صعيد ترسيم «تقدير موقف» من السياسات الإيرانية في المنطقة، بل أيضاً على صعيد البنيتين، المجتمعية والثقافية، والسلم الأهلي في المجتمعات العربية، وفوق ذلك عدم إدراك أنّ ما يحرّك إيران فعلاً في تصميم السياسة الخارجية بدرجة رئيسية هي المصالح القومية بوصفها غايات وهدفاً، بينما يجري توظيف البعد الطائفي لخدمة هذه المصالح وتعزيزها.

إذاً، من الضروري أن يكون هناك تمييز كامل ما بين سياسات التعامل مع الشيعة العرب وما بين إيران، وهو تمييز يساعد كثيراً على تطوير مفاهيم احترام التعدّدية والمواطنة والعيش المشترك وتغليب المشتركات والمصالح الوطنية على الاعتبارات المذهبية والطائفية والجهوية، لأنّ من أخطر مصادر التهديد لمستقبل العرب السياسي اليوم هي الطائفية وانهيار الدولة الوطنية واضمحلال الجماعات الوطنية لصالح الجماعات الفرعية والمحلية والجهوية.

في هذه الزاوية من صحيفة العربي الجديد نشر كاتب هذه السطور سابقاً، مقالين لملاحظاته عن زياراته إلى العراق، ولقائه مع نخب شبابية، جميعها شيعية، في بغداد والنجف (عائد من بغداد (2-10-2022)، عائد من النجف (5-3-2023)). وكان من الواضح تماماً أن هناك أزمة حقيقية بين جيل من الشباب العراقيين- الشيعة وإيران، وشعورا عارما برفض منطق الهيمنة والوصاية على العراق. لكن إيران، ضمن المعادلات السياسية الداخلية في عدة دول عربية ومعادلات إقليمية، في مرحلة ما بعد الربيع العربي، تمكّنت من بسط نفوذ واسع في مساحة واسعة من الدول العربية، ما يجعل الشيعة العرب عموماً أمام خيارات محدودة وضيقة.

إذا كان هنالك منطق يدفع إلى استدخال المسألة الطائفية في الحوار مع إيران، فمن الضروري أن يكون ذلك ضمن مشروع حضاري استراتيجي يجمع العرب وإيران، ويتم من خلاله التوافق على القيم والمبادئ الديمقراطية المفترض أن تحكم هذه العلاقة. بمعنى أن المسألة ليست مرتبطة بتأييد إيران الشيعة العرب أو تأييدهم لها، بل في السياسات الإيرانية والعربية التي لا تستند إلى احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة، فالمشكلة لدى غالبية السوريين مع إيران وكثير من العراقيين واللبنانيين واليمنيين وغيرهم أن النظام الإيراني، بذريعة الممانعة وفلسطين، أذلّ شعوباً وساهم في مذابح وقتل وتدمير ودعم أنظمة استبدادية وفاشية، وتسهيل تجارة المخدرات التي أصبحت كارثة حقيقية في مجتمعات ودول عربية عديدة!

صحيح أنّ إيران دعمت حزب الله في مواجهة إسرائيل وسلّحت حركة حماس في السياق نفسه، لكن ذلك ضمن استراتيجية إيران لبناء قوة إقليمية وقادرة على الجلوس على الطاولة لمفاوضة الأميركيين والعرب، وتحقيق مصالح إيران القومية، وهو أمر لا ينفي الجانبين الأيديولوجي والطائفي، لكننا نجد إيران دوماً، عند التضارب بين هذه القيم الثلاثة تنحاز للجانب الأول (المصالح القومية)، وهو أمر يمكن الإطالة والشرح فيه كثيراً، حتى على صعيد ما يحدُث في الحرب على غزة حالياً. في السياسة الواقعية Real Politics لا يوجد ملائكة وشياطين، ولا قيم ديمقراطية ولا حرّيات، ولا حتى أيديولوجيات متصلبة، بل مصالح وحروب وصراعات، لتحقيق أهداف معينة أو صفقات وتسويات. وضمن المعايير الحالية، أيضاً، لا يوجد شيء اسمه نظرية أمن قومي عربي، للجلوس وبناء الحوار الاستراتيجي مع طهران حول مصالح مشتركة وقيم حاكمة، إنّما هنالك إيران وإسرائيل وساحة عربية للتنافس والصراع.

تصويت العرب والمسلمين في أميركا: نعم هناك أسوأ

عبد الفتاح ماضي

أعلن بعض العرب في الولايات المتحدة، خاصة في ولاية ميشيغان، عن دعمهم دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية، لعدة أسباب، أهمها أن كاملا هاريس والإدارة الحالية شريكتان في حرب الإبادة الجارية في غزة؛ وأن فترة ترامب الرئاسية لم تشهد حروبا؛ وأنه لا أسوأ مما هو حادث الآن. للأسف، لا يدرك هؤلاء أن هذه الأسباب الثلاثة غير دقيقة، فليست الإدارة السابقة فقط هي الشريكة في العدوان الحالي، وإنما إدارة ترامب أيضاً، بل والإدارات التي قبلها. قرار دعم دولة الاحتلال أميركي، يُنفّذه المسؤولون في البيت الأبيض والكونغرس والبنتاغون، أياً كانت هوياتهم الحزبية؛ لأسباب بسيطة، أهمها هيمنة اللوبي الصهيوني هناك، وسطوته على الحياة السياسية والانتخابات، وقيام دولة الاحتلال بدور وظيفي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومن ثم من الصعب الفصل بين المشروعين، الصهيوني والأميركي، في الأساس. منذ إدارة جون كينيدي في ستينيات القرن العشرين، تعزّز كل إدارة أميركية جديدة دعمها دولة الاحتلال، بل و«تكافئها» في أعقاب كل اعتداء تقوم به على العرب، على نحو جعل الدعم الأميركي في حالة تعزيز دائم للأمام. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك حالات اختلاف بين السياسيين الأميركيين والإسرائيليين، بل على العكس، فمنذ هاري ترومان في نهاية الأربعينيات هناك حالات من الغضب المتبادل، وما نُقل عن أن الرئيس الحالي جو بايدن يكيل لرئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، في السر عباراتٍ مشينة لن يكون الأخير. ويؤكد هذا الاختلاف حقيقة أن العلاقات المتينة استراتيجية ومؤسّسية، ولا تتأثر كثيرا بهويات الأشخاص المنتخبين، ولا بالاختلافات التي تظهر على المستويات الإجرائية والتكتيكية. هذا بجانب أن التاريخ القريب جدا أظهر حجم الدعم الذي قدّمه ترامب لدولة الاحتلال، ما عزّز من تجبّرها، وكذا حجم الكراهية والعنصرية الذي يكنّها للمسلمين، بل وللإسلام ذاته، ألم يقل يوماً إن الإسلام يكرهنا؟ ألم يحظر دخول المسلمين القادمين من عدّة دول عربية ومسلمة؟ ألم يتعهد بإعادة هذا الحظر إذا أعيد انتخابه؟ ألم يشر إلى ضآلة حجم دولة الاحتلال والحاجة إلى توسيعها؟ ولهذا، لا منطق للربط بين دعم ترامب والقول إن الإدارة الحالية شريكة في حرب الإبادة الحالية، ما يوحي بأن ترامب سيكون أفضل. الكل شركاء والموضوع أكبر من أن يُنسب إلى إدارة واحدة، فضلا عن أن المنطقة شهدت كيف يحتضن ترامب دولة الاحتلال. وهذا ما ينقلنا إلى السبب الثاني. القول إن سنوات رئاسة ترامب لم تشهد حروباً فيه مغالطة أيضاً. نعم لم تندلع حروب كبرى في عهده، لكن صراعات كانت قائمة بالفعل في منطقتنا وخارج منطقتنا جرى تعزيزها، كما أن اعتداءات دولة الاحتلال على القطاع استمرّت في عهده، خاصة في عامي 2021 و2022. هذا بجانب أن ترامب أحدث تغييرات هائلة في سياسة بلاده الخارجية في أكثر من ملف، وفي مقدمتها الشرق الأوسط. ألم يعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وبالجولان جزءاً من دولة الاحتلال؟ ألم يُبرم اتفاقيات تطبيع بين دولة الاحتلال وخمس دول عربية؟ ناهيك عن أمور أخرى يفعلها كل ساكن في البيت الأبيض، مثل تعزيز الدعم المالي والعسكري للاحتلال؛ والتغاضي عن تصاعد الاستيطان اليهودي في الأرض المحتلة، وعن ترسانة القوانين العنصرية التي تميز بين اليهود وغير اليهود داخل دولة الاحتلال؛ والتخلي عن القيام بدور نزيه لدعم تسوية تاريخية في المنطقة؛ ودعم الحكومات المستبدة في المنطقة.

لا يمكن التغاضي عن الأثمان التي دفعها الفلسطينيون والعرب جرّاء كل هذه السياسات. ثم، ألا تشكّل كل هذه الأمور مقدمات طبيعية للحرب الدائرة؟ ألا تعني أن دولة الاحتلال صارت أكثر حرية في الانفراد بالفلسطينيين؟ ألا تعني مزيداً من تكبيل يد الحكومات العربية عن دعم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتحرّر؟ أليس دعم ترامب حكومات عربية بعينها سببا رئيسا لتخاذلها أو مشاركتها أو تواطئها مع دولة الاحتلال في حصار غزة وفي حرب الإبادة؟

أما القول بأن لا أسوأ مما يحدث الآن، كما جاء على لسان أحد الأميركيين المسلمين الذي يتولى عمدة مدينة في ولاية ميشيغان، فلا يمكن اعتباره إلا قصوراً في فهم ما يدور في المنطقة التي تسير من سيئ إلى أسوأ منذ عقود، ليس بسبب جبروت الاحتلال وداعميه فحسب، وإنما أيضاً بسبب مواقف الحكومات العربية وانقسام الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وأيضا بسبب ضعف الأقليات العربية والمسلمة في الغرب وانقساماتها. ... نعم ما يدور من مجازر أسوأ مما شهدناه في السابق، ولكن لا يوجد منطق لافتراض أنها الأسوأ على الإطلاق. بل يُثبت العام الماضي ذاته أن كل يوم في الحرب هو أسوأ من سابقه، من حيث بشاعة آلة القتل الصهيونية وتحرّرها من كل قيود أو مواثيق دولية أو أخلاقيات، ومن حيث حجم التخاذل أو التواطؤ العربي. والحرب لا تزال دائرة وخسائرها مستمرة، وهي تتّسع، وامتدت أخيراً إلى لبنان، وليس من المستبعد أن تتسع أكثر. كما أن من المتوقع أن تكون نتائج ما بعد الحرب أسوأ مما شهدناه إذا استمرت الحال على ما هي عليه، أي استمرت الفُرقة العربية والفلسطينية، واستمر الاحتضان الغربي لدولة الاحتلال. عمليات تهجير أهالي غزة بالقوة، وضم القطاع أو جزء منه، وتوسيع الدولة الصهيونية، أمور لم تتمّ رسميا بعد. أدركت الأقليات العربية والمسلمة في الغرب اليوم عوامل قوتها غير المستغلة جيدا، والنقاش بشأن دعم هاريس أم ترامب مهم. لقد أظهرت حرب الإبادة في غزّة الحجم الضخم للنفوذ الذي تتمتّع به الأقليات اليهودية في الدول الغربية، تلك الأقليات التي توظف لوبياتٍ محترفة للضغط على صنّاع القرار في هذه الدول لصالح دولة الاحتلال، وتخصّص لذلك موارد بشرية ومالية هائلة. أظهرت الحرب أن هذا الحجم من الضخامة، بحيث يدفع هذه الدول إلى التضحية بركن أساسي من أركان أنظمتها السياسية الديمقراطية، وهو حرية التعبير وما يرتبط به من قيم التنوّع والتسامح وحق المعارضة وحق التظاهر وغير ذلك، ودفعها (الحكومات الغربية) أيضا في سياساتها الخارجية إلى التخلي عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وعن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أنجزتها البشرية في العقود السبعة الماضية بعد حربين عالمتين مدمّرتين.

> أدركت الأقليات العربية والمسلمة في الغرب اليوم عوامل قوتها غير المستغلة جيداً، والنقاش بشأن دعم هاريس أم ترامب مهم

يُظهر هذا النفوذ اليهودي الضخم كيف أن التأثير في السياسات الخارجية للدول الكبرى ممكن إذا ما امتلكت الأقليات العربية والمسلمة أدوات القوة والنفوذ. وفي مقدمة هذه الأدوات ثلاثة: الأولى، وحدة الهدف ووضوح المصالح والتي لا مفر من أن تتضمّن مصالح هذه الأقليات في الداخل، من حيث تمتّعها بالحقوق التي تقرّها الدساتير والقوانين من دون تمييز؛ وقضية فلسطين؛ ومسألة رفع الدعم عن الحكومات المستبدّة في المنطقة. هذه مصالح ثلاثة عادلة وواضحة وضوح الشمس. الثانية، العمل المشترك والمخطط والمؤسّسي وعبر قنوات متعدّدة، بما في ذلك ضرورة العمل مع الفئات والأقليات الأخرى التي تتقارب مصالحها مع المصالح العربية، وهي كثيرة ومن كل التيارات.

الأداة الثالثة: تخصيص الموارد المالية والبشرية، والمعروف أن الأقليات العربية والمسلمة في الغرب تمتلك الكثير من هذه الموارد، ولا ينقصها إلا التخطيط السليم والعمل المؤسّسي المنضبط. يقدّر حجم أموال الزكاة فقط التي يدفعها الأميركيون المسلمون بالمليارات سنويا، وهي تذهب إلى عديد من قطاعات المجتمع، وهذا محمود ويجب دعمه، لكن مع أهمية أن تذهب أجزاءٌ منه إلى تقوية المؤسّسات العربية العاملة في مجال دعم القضايا العربية العادلة. وفي الغرب كفاءاتٌ عديدة تعرف ماذا تفعل في هذا المجال، ولا ينقصها إلا الدعم المالي غير المشروط، والتخلي عن انتظار الدعم من الحكومات العربية. هذا هو الميدان الذي يجب أن يكون مركز اهتمام العرب والمسلمين في الغرب منذ الآن وبنفَس طويل.

(أكاديمي مصري)

كاريكاتير — كيغل كارتونز

(باتريك شابات، كيغل كارتونز)

الرفرفة في أوكرانيا ولكن أين الفوضى؟

جيرار ديب

توصّل عالم الرياضيات والأرصاد الأميركي إدوارد لورينتز، قبل 40 عاماً، إلى فكرة «أثر الفراشة»، وهي أن رفرفة جناح هذا المخلوق الصغير في مكان بعيد مثل الصين قد يتسبّب في وقوع أعاصير وفيضانات في مناطق أبعد، مثل أميركا وأفريقيا، ثم تطوّرت الفرضية ضمن ما سميت نظرية الفوضى. ... إن حاولنا تطبيق هذه النظرية على الصراعات الدائرة في الشرقين، المتوسط وأوروبا، لتوقفنا عند رفرفة الأجنحة فوق هاتين الساحتين، لتساءلنا عن الساحة المستهدفة في إيجاد الفوضى فيها؟

في قراءة موضوعية للأحداث، يتراءى أن الولايات المتحدة هي من جعلت الفراشات ترفرف فوق أوكرانيا، من خلال تقديم الدعم العسكري بشكل لا مشروط إلى كييف. كما أنها قامت بذلك في الشرق الأوسط عبر دعم إسرائيل في حربها على محور الممانعة، في مقدّمتها إيران.

إذا تابعنا السياسات الأميركية الخارجية لكل من دونالد ترامب وكامالا هاريس، يجد المتابع أن الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، يضعان الصعود الصيني ضمن سياسة «الاحتواء»، فالخطر الرئيسي الذي يواجه الأميركي، على صعيد نقل المركز المالي العالمي من نيويورك إلى شنغهاي، هي الصين، في إعادة رسم خريطة طريق الحرير، في سبيل عودة التاريخ إلى الوراء، وإعادة الاعتبار لما كان يعرف بالعالم القديم، خارج النفوذ الأميركي.

في أوكرانيا حرب قابلة للاشتعال والتوسّع، خصوصاً مع قيام موسكو بمناورات نووية، في ضوء تصريحات غربية ببدء السماح لقوات كييف باستخدام أسلحتها ذات المدى الطويل لضرب العمق الروسي. مناورات شرق أوروبا، بنكهة أميركية من أجل سحب ورقة أساسية من يد بكين، في مواجهة الغرب، وهي موسكو، كما تعمل على سحب ورقة ثانية من يدها، عبر تفعيل الصراع في الشرق الأوسط.

بدأت حرب غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لكنّها سرعان ما أخذت حيّزاً من الصراع الإقليمي، تمثلت في الرد والرد المقابل، بين إيران وإسرائيل، من خلال الضربات المتبادلة. هذه الحالة بين البلدين مرشّحة للتصعيد، سيما بعدما دعا المرشد الأعلى في إيران، علي خامنئي، في 29 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الاول) جيش بلاده بالردّ على القصف الجوية الإسرائيل في منطقة كرج وطهران.

الانزلاق نحو حرب كبرى، مطلب أميركي، رغم الحديث الذي اعتبر أن واشنطن لا تريد توسيع الحرب، لكنّ الواقع يبرز العكس، على اعتبار أن فرملة الطموح الصيني يكون من خلال تعطيل ركائزه، سيما الإيراني منها. لكنّ التعطيل ليس هو السبيل الوحيد لدى واشنطن، بل إن إيجاد ممر قديم جديد هو الممر الاقتصادي الهندي يعتبر أسلوباً آخر من الصراع الصيني الأميركي، هو الممر الذي جرت الموافقة عليه في سبتمبر/ أيلول 2023 ضمن قمّة مجموعة العشرين في نيودلهي.

تعتبر الولايات المتحدة أن نشر الفوضى هو السلاح الأشد فتكاً لطموح التوسّع الصيني في العالم. فالصين التي سعت عبر دبلوماسيتها لإيجاد استقرار في أكثر من منطقة، بهدف تمرير «الطريق والحزام» لإنجاحه، تجد واشنطن أمامه أنها ملزمة في إحداث الفوضى على طريقة عالم النفس مارتن كروزر لإعادة بناء الشخصية كما تريدها.

> ربما سعت واشنطن إلى رفرفة الأجنحة فوق روسيا وإيران، لكنّ الرياح قد تسير عكس سفنها

ربما سعت واشنطن إلى رفرفة الأجنحة فوق روسيا وإيران، لكنّ الرياح قد تسير عكس سفنها، وقد تصل الفوضى إليها. يجد بعضهم أن التشظي الذي تشهده السياسة الخارجية الأميركية من خلال المبالغة في تمويل الحروب في العالم قد تنعكس سلباً على اقتصادها، ما يجعلها حقيقة أمام فوضى داخلية وأخرى دولية في دبلوماسيتها، لا سيما أن كثيراً من الدول الذين شكلوا على مدى طويل حلفاء الأمس هم أخصامها اليوم، على سبيل المثال السعودية التي قدمت طلب الانضمام إلى بريكس المجموعة التي تقف في مواجهة دول مجموعة السبع الغربية.

(كاتب لبناني)

المغرب وإسرائيل... أو العلاقة المُطَبَّعَة

عبد القادر الشاوي

سأعرض دون أدنى تقديم حالةً من «النفاق السياسي» الذي يتعارض جوهرياً مع الاقتناع الإيديولوجي بصحة الموقف التاريخي، الديني والفكري أيضاً، من القضية الفلسطينية التي ظلت في المغرب، إلى عهد قريب، «قضية وطنية» في الفكر السياسي الذي تبنّاها ورفعها إلى مقام قضاياه الوطنية الأخرى منذ فترة ما بعد هزيمة 1967 وتكوين الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني بعد ذلك. تتعلق الحالة بالموقف المُحزن الذي بدا عليه رئيس الحكومة المغربية (السابق)، سعد الدين العثماني، على يسار جاريد كوشنير بعد توقيعه على اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني (الإعلان المشترك) يوم 22 ديسمبر/ كانون الأول سنة 2020، فاتحاً «كُنّاشَهُ» الجلدي المدهون بالأخضر الغامق (حسب ابن سيرين: زيادة وبركة في الرزق) على الصفحتين المتقابلتين للاتفاقية، أمام وسائل الإعلام التي اعتبرت الموضوع حدثاً فريداً. وقد سبق للعثماني، ولم يكن رئيساً للحكومة، أن رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني «لأنه دَفْعٌ له وتحفيز لكي يزيد من انتهاكه حقوق الشعب الفلسطيني».

المثير في الموقف المحزن، المشار إليه، أن التوقيع على التطبيع، في حد ذاته، لم يكن باعثاً على أي شيء في اللحظة (المناسبة) التي غالباً ما يهتبلها المعارضون، أو الموالون، للتعبير عن مواقفهم في حالات، حسب المقتضى، من السخط أو الرضا. فلم يحتشد الناس، ولو رمزياً، للتعبير عن الرفض، أو للاحتفال بالقبول، في أي شارع من المدن التي اعتادوا التظاهر فيها لأيٍّ من الأسباب الداعية إلى الخروج وإلى الصراخ. يمكن القول إن في التطبيع مع الكيان الصهيوني حكماً ضمنياً بالسلب على «اندحار» القضية الفلسطينية، و«عياء» الدعم الذي حظيت به مدة طويلة، هذا بالإضافة إلى انهيار الدواعي الإيديولوجية التي كانت باستمرار وقوداً، تزود الوعي بالأهمية القصوى التي للقضية في الممارسة المبنية على هدف معيّن (التحرير، بالنسبة إلى القضية الفلسطينية). والذي أعنيه بهذا كله أن خطاباً جديداً أخذ في التبلور قبل أن يصبح التطبيع، على مستوى الوعي، في علاقةٍ مركّبة: مع الصحراء من ناحية، ومع فلسطين ذاتها من ناحية أخرى، مع ارتكاز هذا الوعي، بطبيعة الحال، على الفرضية الوطنية من حيث الأولوية، وتراجع الفرضية القومية إلى الخلف من حيث الاهتمام، فحدث انفصال ذلك الزوج الوطني عن المدار التحرّري بعد أن عمّر طويلاً، بل أصبح التناقض في ذلك الانفصال تجربةً للقطع تقريباً مع النزوع التحرّري الذي كان يلف القضيتين ويجعل العاملين في سبيلهما، انطلاقاً من الاختيار الإيديولوجي، على أهبة التضحية، أو الشهادة، في إطار الممارسة السياسية التي يقدمان عليها. عملية انقلاب الدور، إذا شئنا، جرت في الحقيقة في ضوء تحوّلات اخترقت بُنَى القضيتين معاً على جميع الأصعدة، فلم تعد القضية الفلسطينية في المركز من الاهتمام الوطني، لأن القضية الصحراوية أصبحت بديلاً احتل موقعها منه بنوع من الأحقية المتصوّرة. وبذلك أفهم أنّ التشويش السياسي الذي حصل قاد إلى وضع القضيتين، بعد أن كانتا متناظرتين، في علاقة تعارضية لا تخضعان لأي ترتيب على مستوى الشعور، إلا إذا كان المقصودُ من الترتيب التضحية بواحدةٍ منهما على حساب الأخرى، فتصبح المنافسة بينهما ضرباً من العماء السياسي الذي به يسقط التوظيف عنهما أصلاً.

من زاوية هذا التحليل، أرى بوضوح أنَّ لقرار التطبيع مع الكيان الصهيوني تاريخَه الخاص في التجربة السياسية المغربية تعود إلى فترة بعيدة في التاريخ الحديث. وبمستطاعي أن أجد لسعد الدين العثماني، بحكم ذلك، ما يكفي من المبرّرات (الموضوعية)، رغم أنها جعلت من توقيعه على «الإعلان المشترك» موقفاً فيه كثير من النفاق السياسي، أعَابَه عليه عبد الإله بنكيران بأسلوب «الذمّ بما يشبه المدح»، ثم طالبه، بعد مرور زمن مهدور، بالاعتذار عنه. وسأعرض لهذه الفكرة من خلال ثلاثة عوامل: الأول، التغنّي بالأصل المغربي لفئة عريضة من اليهود السفارديم في إسرائيل. وقد استُعمل هذا بوصفه معطىً «بديهياً» لإثبات الروابط التاريخية المفترضة بين فئة من سكان إسرائيل هاجروا وهُجِّرُوا إليها (وخصوصاً بعد التقسيم في 1948) والمغرب بصورة مطلقة، لا بسكانه، أو بفئات منهم على سبيل المثال. ويرتبط هذا المعطى أيضاً بافتراض تاريخي، رغم ضعفه، يقول بالعمومة العرقية اليهودية العربية لتأكيد القرابة الدموية والجذور السامية المشتركة (العرب من نسل إسماعيل، واليهود من نسل يعقوب). أضف إلى هذا ما أوحى به ونص عليه دستور 2011 لأول مرة حين جعل البعد «العبراني» واحداً من أبعاد الهوية المغربية.

أما الثاني، فيرتبط بقضية الصحراء، من ناحية، وبالعداوة التاريخية بين المغرب والجزائر منذ حرب الرمال في 1963 من ناحية أخرى، هذا فضلاً أيضاً عن طبيعة الانتماء الإيديولوجي (أيام الحرب الباردة وما تلاها) الذي حوّل تلك العداوة، من الجانبين، إلى تهديد مباشر للسيادة الوطنية في أكثر من مرحلة. ويقال عن قضية الصحراء إنها، وأساساً بعد اعتراف ترامب المفاجئ بسيادة المغرب على أراضيه الجنوبية، أجّجَت مفهوم الصراع الإقليمي - القومي، حين أضفت عليه الدولة الجزائرية طابع التحريض والتعدّي اللفظي المباشر الذي لم يُبْقِ للجوار أي رباط أو رابط. والعامل الأخير، ذو طبيعة استثنائية، يتمثل بانهيار صورة الفلسطيني المقاوم، وقبول ساسته بالحلول المتناقضة التي أملتها اتفاقيات دولية لم تحقق أي سلام ممكن. بالإضافة إلى الانقسام العمودي الطارئ في الجسم الفلسطيني حين حوّل القضية، في بعض المراحل، إلى شبه صراع ديني (بين الفلسطينيين أنفسهم). فكان من نتائج ذلك أن تحوّل الاهتمام بفلسطين من معتقد وطني إلى تجاهل مشفوع باللامبالاة منذ أن حَرَّضَ الملك الحسن الثاني «شعبه العزيز»، متعاطفين ورافضين، على الثورة الفلسطينية بسبب الموقف الذي وقفه يسار المقاومة من قضية الصحراء، وأساساً من خلال ذلك الاستقبال الذي خصصه ياسر عرفات لزعيم «بوليساريو» في العاصمة الجزائرية في 1988.

عملية التطبيع تاريخية - سياسية جرت في مراحل متدرجة، رغم أنها تحققت بالفعل، عندما لم يعد للوجود الفلسطيني في «الشعور الوطني» أي حضور استثنائي. وظهر أن من علامات «النفاق السياسي» لجوء السلطة إلى إرغام فصيل إسلاموي، لمجرّد رئاسة زعيمه الحكومة، على التوقيع إلى جانب «الأعداء القوميين والدينيين» على «الاتفاق المشترك»، والقبول بذلك رغم العلم بالنتائج، والخوف من التعبير عن الرفض، والاستسلام للشهوات الذاتية.

> حركة نخبوية تدين التطبيع وتعمل ضده في شروط غير مواتية، إلا أن «التجاهل الشعبي» سهّل، بصورة واضحة، ما كان يبدو مستحيلاً في السابق

أُقِرُّ بوجود حركة نخبوية تدين التطبيع وتعمل ضده في شروط غير مواتية، إلا أن «التجاهل الشعبي» سهّل، بصورة واضحة، ما كان يبدو مستحيلاً في السابق، خصوصاً أنه أسقط عروشاً وغَيَّرَ مَسَار دُول. علماً أن الدولة المغربية، للحفاظ على الاستقرار وضمان بعض الروابط القومية مع الحركات العاملة في سبيل التحرير، كثيراً ما سعت لاسترضاء «الوعي الشعبي» المحلي والعروبي طمعاً في التهدئة. وهذا ما يفسر طبيعة السياسة المتبعة في هذا المجال في ضوء موقفين متناقضين، وشُعور خاص بالفَزَع: أقصد دعم الدولة الفلسطينية في مطالبها العادلة، والسعي لجعل التطبيع مع الدولة الصهيونية خطة لصيانة وتعزيز باقي أشكال التطبيع الأخرى دون خوفٍ ولا تردّد. ولا نشعر بالفزع إلا عندما نراهم يسكتون عن التقتيل اليومي، ويتحدّون الحالمين بإسقاط التطبيع.

(كاتب مغربي)

الإعلام الحر في تونس مهدّد بالانقراض

صلاح الدين الجورشي

لم تعد الصحف المستقلة، وبخاصة ذات المحتوى النقدي، قادرة على الاستمرار. ويأتي قرار الساهرين على صحيفة «الشارع المغاربي» بإيقافها عن الصدور، ليؤكد عمق الأزمة التي يمر بها قطاع الإعلام في تونس. ولا تعود الأزمة إلى الفترة الراهنة، فهي قديمة ومتعدّدة الأسباب، لكن المؤكّد أن الأزمة تفاقمت، حتى بلغت درجة عالية من الخطورة ستفضي في النهاية إلى اندثار الإعلام الحر.

عاد العمل الصحافي ليصبح مهنة غير مستقرّة، يمكن أن تعرّض صاحبها للملاحقة القانونية والقضائية، وتجعل حياته العائلية بالخصوص معقّدة ومليئة بالمخاوف والهواجس. يواجه صحافيون تونسيون حالياً غول البطالة، وكثير منهم يبحث، بكل الطرق، عن فرصة عمل خارج تونس، بحثاً عن الشعور بالاستقرار والأمان. فالصحافي الذي يحترم نفسه، وغير المستعد ليخون قناعاته، ولا يرضى أن يكون مجرّد كاتب تافه، تراه حريصاً على استقلاليته وحماية كرامته ومصداقيته لدى قرّائه. لهذا، كان الصحافيون من أكثر الشرائح في المجتمع الذين رحبوا بالثورة، واستفادوا منها نظراً إلى ما وفرته لهم من فرص لأداء مهمّتهم بعيداً عن ضغوط السلطة ومصالح المسؤولين في الدولة. وعندما تضيق الحرّيات، وتعود القيود، سيكون هؤلاء من بين الأطراف التي ستدفع ثمناً باهظاً نتيجة تغير المناخ واضطراب قواعد المهنة.

كل مؤسسة إعلامية في حاجة إلى رأس مال لتتمكّن من القيام بوظائفها وأداء رسالتها على أفضل وجه. دون تمويل مريح، يصعب الحديث عن إعلام موفق. لهذا، يعتبر العثور على مصادر التمويل خطوة مهمة، لتحويل الرغبة إلى فعل منجز. ولكن رأس المال جبان، كما قيل، وصاحبه معذور في ذلك. هو ليس شخصية انتحارية حتى يجازف بثروته ومصالحه في حال عدم استعداد السلطة للقبول بالرأي المخالف، فمن شروط الديمقراطية، من شروطها هي ونجاحها في أي بلد، انخراط صاحب القرار في إيجاد ديناميكية سياسية تعطي فرصة لذوي الرأي المخالف، وتمكّنهم من فضاء مفتوح وسقف مرتفع للتعبير بحرية. عندها يتشجّع كل مستثمر على دعم وسائل الإعلام المستقلة، ويعمل على تنميتها وحمايتها. وإن انقلبت الموازين، وشعر صاحب المال بأن صاحب السلطة غاضبٌ أو خائف، يُصاب بالذعر، ويحمي نفسه بإيقاف الدعم لهذه الصحيفة أو تلك، قبل أن تقتحم مصلحة الضرائب مكتبه، أو يتلقى دعوات إلى المثول أمام القضاء لمواجهة تهم خطيرة ومصير بائس.

أشارت رئيسة تحرير صحيفة الشارع المغاربي، كوثر زنطور، إلى أهمية المال في الوصول إلى هذه النهاية المؤسفة. لقد «اصطدمت الصحيفة بصعوبة متناهية لتحقيق رهان الاستمراريّة بسبب عدم توافر شروطها الموضوعيّة، وأهمّها السند الإشهاري الذي حُرِمَته الصحيفة، ومردّ ذلك توجّس أصحاب المؤسّسات الكبرى من زجّ مصالحهم في صحيفة توسَمُ بـ«المعارضة»، وتُعرف بأنّها مغايرة للسائد في كل أقسامها السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. وبذلك استحال تأمين الاستقرار المادي للفريق العامل بها».

الخلاصة، أنّ تونس مُقدمة على حقبة جديدة تفتقر إلى الإعلام الحرّ والتعدّدي. لا نعتقد أن ذلك سيكون في مصلحة السلطة. لأن حرية الصحافة بمثابة المجهر الذي يكشف للسائق مطبّات الطريق ومنحدراته الخطيرة. ففي غياب إعلام نزيه وجريء وموضوعي تسود الأحادية، ويعمّ النفاق، وتكثر المغالطات، وتغيب الحقائق، ويختلط الحابل بالنابل، وتتراكم أخطاء المسؤولين بأحجامها المختلفة. وليس من شأن ذلك أن يخدم تونس والتونسيين في هذا المنعرج الذي تمر به البلاد. لا تزال هناك فرصة لتغيير الاتجاه. لم ينزل بعد الستار الحديدي. الذين يدفعون في اتجاه غلق المنافذ والتخلص من كل إعلام معارض وناقد غير مدركين خطورة ما يفعلون، لأنهم سيندمون على ذلك، عندما يتحوّلون إلى ضحايا.

أهمية بنسلفانيا في الانتخابات الأميركية

فاطمة ياسين

في الأيام الأخيرة قبل فتح صناديق الاقتراع لانتخابات الرئاسة الأميركية وبدء الفرز، تتحوّل المعركة السياسية الشرسة إلى مجرّد لعبة احتمالية تعتمد على البيانات الإحصائية. عراقة انتخابات الرئاسة راكمت حصيلة بيانات واسعة تمكّن المهتم من تحليلها بحسب النماذج الاحتمالية والتنبؤ باسم الفائز مع هامش خطأ محسوب. وإذا أضفنا إجراءات السبر التي تقوم بها القنوات التلفزيونية أو الصحف الكبرى وبعض المعاهد المختصة والحملات الانتخابية للمرشحين، يصبح الأمر أكثر واقعية، وقد اكتسى قالباً علمياً يستند إلى ما سبق من نتائج واستقراءات آنية، وبناءً على التاريخ الانتخابي للرئاسات الأميركية وبيانات الرأي التي تقام على مدار الساعة، تمكّن الخبراء من بناء نموذج عملي لمعرفة هوية الرئيس القادم. يقول هذا النموذج إن كامالا هاريس وضعت في جيبها 226 صوتاً انتخابياً، واستطاع ترامب أن يضمن كذلك 219 صوتاً، من مجموع الأصوات الانتخابية البالغ 538 صوتاً، في حين أن الفائز يلزمه تأمين 270 صوتاً ليتمكن من احتلال البيت الأبيض. ويتعلق الأمر بـ75 مقعداً متأرجحة ما بين المرشّحين، وموزّعة بشكل غير متساوٍ على سبع ولايات. لم تكن استطلاعات الرأي ولا التاريخ السابق يضعها في جانب هذا المرشّح أو ذاك، والاستطلاعات لا تفضّل مرشّحاً على آخر بأكثر من 1% إلى 2%، وهي نسبة تقع ضمن هامش الخطأ، لذلك من الصعب اعتبارها في جيب أحد المرشّحين.

لم تصدُق استطلاعات الرأي على الدوام، فقد فشلت في 2016، ومع ترامب ذاته عندما واجه هيلاري كلينتون، حين أشارت إلى أن الفوز لها، ليخترق ترامب كل تلك التوقّعات، ورغم أن هامش فوزه في بعض الولايات كان قليلاً جدّاً، لكنه كافٍ ليتبوأ البيت الأبيض أربع سنوات. تكرر الأمر في انتخابات 2020، ولكن الولايات التي قدّمت هامشاً بسيطاً إلى ترامب، منحت هامشها هذه المرّة لبايدن. وفي انتخابات اليوم تتوجه الأنظار إلى الولايات نفسها ذات الهوامش البسيطة، فالفوز بها يعني الكسب النهائي في الانتخابات. لذلك يحاول المرشّحان التنقل بين هذه الولايات لجمع أصوات اللحظات الأخيرة، ففي النهاية، مصير المرشّحين معلق بيد بضعة آلاف يعيشون في هذه الولايات التي تسمّى متأرجحة. ويمكن أن تكون بنسلفانيا اليوم الولاية الأهم، وهي تمتلك وحدها 19 صوتاً، ويشهد تاريخها خلال الانتخابات السابقة مع ترامب وبايدن أنها وقفت في المرّة الأولى مع ترامب، لتنقلب عليه في المرّة التالية لصالح بايدن، وهذه المرّة أيضاً تبدو هذه الولاية بيضة القبان.

احتاجت بنسلفانيا أربعة أيام لتحسم أمرها في انتخابات 2020، وتقول إن المرشّح الفائز فيها هو بايدن، وبفارق أقل من 1,5%، وفي الانتخابات التي سبقتها عام 2016 فاز ترامب على منافسته بفارق أقل من 1%. وبالنظر إلى هذا التقارب الشديد والتأرجح الأشد، أنفق المرشّحان وقتاً طويلاً على هذه الولاية، ففيها ارتدى ترامب يونيفورم مطاعم ماكدونالد، على أمل أن يكرّر ما فعله في 2016 ضد كلينتون، وفيها أيضاً تعرّض ترامب لإحدى محاولتي اغتياله، في يوليو/ تموز الماضي.

بعودة إلى التاريخ الانتخابي لولاية بنسلفانيا، نجدها صوّتت للديمقراطيين منذ عهد بيل كلينتون في انتخابات 1992، وظلت تصوّت لهم حتى انتخابات عام 2016، حين صوتت لترامب وبهامش قليل، لتعود إلى سيرتها الديمقراطية، ولكن هذا التاريخ لا يعني شيئاً، وعلى هاريس أن تقلق بالفعل، حتى وإن كانت الولاية تحتوي على كثافة لاتينية، فاستطلاعات الرأي تعطي تقدّماً لترامب.

رغم أن الحدث سياسي خالص، لا بد من الغرق في تفاصيله الإحصائية، وقد حسم ناخبون كثيرون رأيهم، ولم يبق إلا حفنة من الأصوات ستحدد الفائز، وعلى المرشح أن يبحث عنها، أو حتى يستجديها.

نتنياهو وزيف الجبروت المزعوم

مصطفى البرغوثي

روّج بنيامين نتنياهو منذ بدأ حربه المدمّرة بعد 7 أكتوبر من العام الماضي، فكرتين متناقضتين: الأولى أن إسرائيل تخوض حرباً وجودية تدافع فيها عن بقائها، وبالغ في ذلك إلى حد وصف الخسائر الإسرائيلية في «طوفان الأقصى» الأكبر منذ الهولوكوست. وهدف هذه الفكرة الجوهري هو تصوير إسرائيل نفسها الضحية، بل واحتكار صفة الضحية عموماً. ولم تزعج نتنياهو ومناصري فكرته من حكام الغرب والشرق، أن إسرائيل تحتل أرض شعب آخر، وتمارس اضطهاداً وجرائم حرب هي الأسوأ في عصرنا. الفكرة الثانية، أن إسرائيل كلية الجبروت والقدرة، وستعيد رسم خريطة الشرق الأوسط بكامله خمسين سنة مقبلة، وهو أمر لم يحدث منذ اتفاقية سايكس-بيكو سيئة الصيت. ولا حاجة بنا لتفنيد الفكرة الأولى؛ إذ لا مصداقية لها، لأن الخطر الوجودي الفعلي هو ما يواجهه الشعب الفلسطيني من مؤامرات وجرائم لتصفية قضيته الوطنية وحقّه في الحرية وتقرير المصير، وإنْ لا بد من التلميح إلى وجاهة اعتقاد بعض الإسرائيليين أن كيانهم يدخل، بسرعة غير معتادة في مسار الدول، في طور الانحدار الذي قد يصل إلى نقطة الزوال، إذا استمر النهج الفاشي الحالي للحركة الصهيونية بكل مكوناتها.

وما يهمّنا هو الفكرة الثانية، أن إسرائيل كلية الجبروت، وستعيد رسم خريطة الشرق الأوسط، وتلك الفكرة تتناقض مع سلسلة من الأحداث والحقائق التي تكشفت على مدار الحرب الدائرة منذ أكثر من عام، أولها: أنه وبعد أكثر من عام من أطول حرب في تاريخ الكيان الإسرائيلي، يبدو عاجزاً عن استكمال، أو تحقيق أهدافه العسكرية في قطاع غزة، رغم الفرق الهائل في الإمكانات والمقدّرات والأسلحة وعدد الجنود، حيث يواجه جيش إسرائيل الذي يعتبر في عداد أقوى جيوش العالم قوة مقاومة محاصرة منذ 17 عاماً، ومع ذلك فشل في اقتلاع المقاومة، وفشل في فرض سيطرته العسكرية، وفشل في استرداد أسراه، وفشل في إنجاز التطهير العرقي الذي كان هدفه الرئيسي، ولا يجد هذا الجيش ما يعوّض فشله سوى البطش الوحشي بالمدنيين، خصوصاً

> مع بداية الانحدار الذي يواجهه نتنياهو وقادة حكومته، يبدو واضحاً أن صورة الجبروت الاستراتيجي التي حاول ترويجها تبخّرت

النساء والأطفال. الحقيقة الثانية أن جيش إسرائيل، وقبل أن يفتح جبهة لبنان، عجز عن مواجهة المقاومة الفلسطينية في غزة من دون جسر جوي أميركي، ودعم بالسلاح وأجهزة الاستخبارات من عدد غير قليل من الدول الأوروبية، ومنها ألمانيا وبريطانيا، بل واحتاج إلى تدفق الأسطول الأميركي إلى بحار المنطقة ليستطيع التركيز على هجماته على قطاع غزّة.

الحقيقة الثالثة، أن «جيش إسرائيل الجبار!» كان عاجزاً عن مواجهة الهجوم الايراني بالصواريخ والمسيّرات من دون دعم جوي دفاعي كامل، من حلف الأطلسي، والقيادة المركزية الأميركية وعدد من قواعد الدول الغربية وجيوشها المنتشرة في المحيط. ورغم كل ذلك الدعم، أصيبت قواعد عسكرية إسرائيلية بشكل جدي في ذلك الهجوم، واضطرت الولايات المتحدة إلى إرسال أحدث منظومة دفاع جوي لديها (منظومة ثاد) مع مشغّليها من العسكريين الأميركيين إلى إسرائيل. الحقيقة الرابعة، عجز إسرائيل عن مواجهة المُسيرات القادمة من لبنان، وفشل جيشها في تنفيذ اجتياح بري واسع لجنوب ووسط لبنان كما كان يخطط، وعدم قدرته على استثمار نجاحه الاستخباراتي واغتيال عدد هام من قيادة حزب الله، لتحقيق انهيار كامل للحزب كان يحلم به.

الحقيقة الخامسة، أن صعود الفاشية في إسرائيل لم يستطع حمايتها من تفكّك داخلي متصاعد بسبب طول فترة الحرب، وتعاظم الخسائر البشرية، وتعمّق الأزمة الاقتصادية الناجمة عن خسائر غير متوقّعة، وهروب مئات الآلاف بحثا عن الأمن والأمان، بعد أن صارت فلسطين بكاملها ساحة مواجهة مفتوحة. والمفارقة أن كل هذا الفشل يحدُث في ظل فرص إقليمية وعالمية لم تحظ إسرائيل بمثلها في الماضي، ولن تحظى بها في المستقبل. إذ أنها شنت حربها في ظل تواطؤ من عدة دول إقليمية، ومن يرغب في مزيد من المعرفة يستطيع العودة إلى كتاب بوب وودورد الجديد، وعنوانه «الحرب»، وفي ظل ضعفٍ لا مثيل له على مستوى الحكومات في التضامن العربي والإسلامي مع الشعب الفلسطيني، على عكس مواقف الشعوب بالطبع، وهي المغلوبة على أمرها.

على الصعيد الدولي، حظيت إسرائيل بدعم مطلق بالسلاح والمال والدعم السياسي، وحتى المشاركة العسكرية المباشرة للجيش الأميركي وعدد من الجيوش الغربية، كما تمتعت بدعم مالي وصل إلى 40 مليار دولار من إدارة بايدن، وحماية وصلت إلى حد الوقاحة في مجلس الأمن وأروقة الأمم المتحدة. ولم يكن لدى الفلسطينيين في هذه المواجهة قطبُ موازٍ للقطب الأميركي والغربي عالمياً، كما كان يجرِي في الحرب الباردة، في ظل التنافس الأميركي السوفييتي آنذاك، وهناك فرق بالطبع بين الدعم بالبيانات السياسية والمواقف وبين الدعم المادي بالسلاح والمال، وحتى الجنود والضباط. ومع كل هذه الفروق الهائلة في الإمكانات والموارد ومصادر الدعم، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها، وواصلت المراوحة، ولم تجد سوى البطش بالمدنيين العزّل وسيلة لتنفيس غضبها وإحساسها بالفشل. وليس في نيتنا هنا التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية التي سبّبها العدوان الإسرائيلي للشعبين الفلسطيني واللبناني، خصوصاً في قطاع غزة، وهي خسائر إنسانية هائلة يعجز اللسان عن وصف بشاعتها. غير أن كل تلك الخسائر لم تحقق لإسرائيل انتصاراً استراتيجياً، ولم تُحدث حتى التحول الاستراتيجي الذي سعت إليه. ومع بداية الانحدار الذي يواجهه نتنياهو وقادة حكومته، يبدو واضحاً أن صورة الجبروت الاستراتيجي التي حاول ترويجها تبخّرت، وسيكون لذلك أثره على سلوك حكومات عديدة في المنطقة، كانت تأمل أن ينفّذ لها نتنياهو أحلامها بالتخلص مما تعتبره، من دون وجه حق، خصوماً لها. وسيكون على نتنياهو مواجهة فشله الاستراتيجي، ومصاعبه الشخصية التي تلاحقه، في ظل انكشاف حقائق الصراع الجاري، خصوصاً لدى مكونات الشعب الفلسطيني، بعد أن زالت أوهام الحلول الوسط، والاعتماد على الولايات المتحدة وسيطاً، وبعد أن تعمّقت لدى أجيال فلسطينية بكاملها القناعة بأن ما يواجهونه ليس فقط آثار النكبة الأولى، من تطهير عرقي، والاحتلال الأطول في التاريخ الحديث، ومنظومة التمييز العنصري (الأبارتهايد) الأسوأ، بل إنهم يواجهون منظومة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي تصاعد ليصبح فاشياً بكل معنى الكلمة. وكم كان ذلك جلياً في تصويت الكنيست، بأحزابها الحاكمة والمعارضة، لمنع عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، في ما جسّد الحقيقة الكبرى، أن إسرائيل تحاول، من دون نجاح، الهروب من ماضيها، ومن جرائمها، ومن تاريخها القصير.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

ماكرون في المغرب: الدلالات والحصيلة

عمر المرابط

اكتست زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، المغرب من 28 إلى 30 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) أهمية بالغة، ليس فقط بالنظر إلى أنها زيارة دولة ذات صبغة بروتوكولية عالية، حيث بالرغم من مشكلاته الصحية، تنقل ملك المغرب، محمد السادس، بنفسه لاستقبال الرئيس الفرنسي في المطار، مخصّصاً له استقبالاً شعبياً كبيراً، وإنما أيضا من حيث توقيتها ونتائجها السياسية والاقتصادية، فهذه الزيارة جاءت بعد أزمة صامتة بين البلدين، دامت ثلاث سنوات، لعدة أمور: أولاً، محاولة ماكرون التقرّب إلى الجزائر وإنجاز مصالحة تاريخية بين البلدين، ما جعله رهين مواقف متذبذبة لم تُرض الجزائر وأغضبت المغرب. ثانياً، انتظار المغرب اللامتناهي من فرنسا أن تتبع خطوة أميركا اعترافها بمغربية الصحراء، خصوصاً أن دولاً أوروبية كبيرة سلكت مسلك الاعتراف الضمني، مثل إسبانيا (البلد المستعمر منطقة الصحراء) وألمانيا وبلجيكا وهولندا، تاركة بذلك فرنسا في مؤخرة القافلة. ثالثاً، اتهام فرنسا المغرب بالتجسس على مسؤوليه، وهي القضية التي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. مع مرور الزمن، تتغير الظروف فتتقلب المواقف، تتطوّر الاحتياجات فترتقي العلاقات أو تنحدر سريعاً، خاصة في عالم السياسة

> الانتقال إلى علاقة استثنائية مبنية على أسس صلبة ومصالح مشتركة، يستفيد منها الطرفان بمنطق رابح رابح، وليس بمنطق الضعيف التابع والقوي المتبوع

المبني على مبدأ كسب المصالح، ولا سيما في العلاقات الدولية، وهكذا، لم يجن ماكرون الذي راهن على الجزائر التي زارها حتى قبل توليه الرئاسة، ماداً يده إليها، أي شيء طوال سبع سنوات من عهدته الرئاسية، سوى في فترة بدء الحرب الروسية على أوكرانيا وحاجة فرنسا المُلِحّة إلى الغاز الجزائري، قدّم الدعوة إلى الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبّون، لزيارة باريس، فزار هذا موسكو، ثم ألغيت زياراتٌ أخرى؛ عيل صبرُه فقرّر تغيير الوجهة، والرهان على صديق موثوق يعوّل عليه، لا من حيث توجّه سياساته وثباتها، ولا من حيث حجم المكاسب التي يمكن جَنيُها في عدة مجالات، بدءاً بالمجالين، الجيوسياسي والاستراتيجي، بحكم موقع المغرب الجغرافي وعلاقاته المتميزة مع دول محيطه الجغرافي، إذا استثنينا الجزائر، مروراً بالمجال العسكري، وانتهاء بالاقتصادي، وهو الأهم بالنسبة لرجل جاء من عالم المال والأعمال الذي يؤمن أهله بالصفقات، ولا يترددون لحظة في المضي فيها إذا كانت مُربحة.

يأتي هذا في وقت عرفت فيه فرنسا انتكاسات عدّة وتراجع نفوذها في إفريقيا عموماً، وفي منطقة الساحل والصحراء بالخصوص، بسبب سياساتها المتعجرفة. فهمت الدرس واستوعبته جيداً، وهي حالياً تبحث عن طريقة للرجوع كي تحافظ على هيبتها ومصالحها، بيد أنه لا يمكنها الرجوع إلا بعد تغيير النموذج الذي بنت عليه أسس علاقتها مع بلدان إفريقيا، ولا يمكنها الرجوع هذه المرّة إلا عبر البوابة المغربية.

من ثَمَّ كانت الصفقة، اعتراف فرنسا بمغربية الصحراء (المنظار التي صار المغرب ينظر من خلاله لعلاقاته مع الدول) مقابل الاتفاق على عقد «للشراكة الاستثنائية الوطيدة المتجدّدة» بين البلدين.

في الشق الاقتصادي، جرى توقيع 22 اتفاقية في اليوم الأول من الزيارة بقيمة تناهز عشرة مليارات يورو، تشمل في مجالها لأول مرة كل مناطق المغرب، بما فيها الأقاليم الجنوبية، وقد همَّت بالأساس تطوير البنية التحتية في مجال النقل السككي في أفق تمديد الخط فائق السرعة بين طنجة ومراكش، والمجال الطاقي باستعمال الهيدروجين الأخضر، أو في مجال الطيران ببناء وحدات لصيانة محركات الطائرات. وفي الشق السياسي، يمكن اعتبار خطاب ماكرون أمام البرلمان المغربي بغرفتيه لحظة فارقة باعترافه بأخطاء بلده تجاه المغرب في عهد الاستعمار، قائلا إن المغرب لم يفلت من أطماع التاريخ الاستعماري وعنفه في عهد الحماية، إذ انتهكت فرنسا «سيادته» من خلال الاتفاقات التجارية والمالية، ثم من خلال معاهدة فاس (عاصمة المغرب آنذاك التي وُقّعت فيها معاهدة الحماية سنة 1912)؛ مضيفاً أنه «بينما كانت فرنسا تفرض وجهات نظرها وتوطد مصالحها، سعى رجال إلى فهم واحترام هذه الإمبراطورية البالغ عمرها ألف عام. أعتقد أنهم أحبّوها، باعتبار هويتها العميقة وغير القابلة للاختزال». كما أكد ماكرون اعترافه الصريح بمغربية الصحراء وأعلن بعدها وزير الخارجية الفرنسي اعتماد فرنسا خريطة المغرب كاملة بما فيها الصحراء الغربية. ومن جهة المغرب، التزم بمحاربة الهجرة السرّية ومكافحة الهجرة غير النظامية، والتعاون في مجال إعادة القبول ومنع عمليات المغادرة بالطرق غير القانونية، مقابل تسهيل التنقلات النظامية.

هي إذاً صفقة شاملة لبدء صفحة جديدة في علاقة البلدين، بل لكتابة كتاب جديد، كما قال الملك والرئيس، لنقل علاقتهما من علاقة شد وجذب ومد وجزر بين مستعمِر ومستعمرة سابقة إلى علاقة استثنائية مبنية على أسس صلبة ومصالح مشتركة، يستفيد منها الطرفان بمنطق رابح رابح، وليس بمنطق الضعيف التابع والقوي المتبوع.

(كاتب مغربي في باريس)

بريكس انعكاسُ تحوّلِ النظام العالمي

رانيا مصطفى

تتعاطى الولايات المتحدة مع تحالف بريكس بشيء من اللامبالاة، وتعتقد أنها، بقوة اقتصادها وتفوقها العسكري، قادرة على الاستمرار بسياسة الهيمنة الاقتصادية والمالية على العالم. وفي الوقت نفسه، تحذّر تقارير غربية من مستقبل هذا الحلف، وتقدّم توصياتٍ بخصوص احتوائه. وبالفعل، يتّبع الغرب سياسة عدم العداء للحلف، خاصّة أن واشنطن تملك علاقات استراتيجية وتقيم تحالفات راسخة مع معظم الدول المنضمّة إليه، مع انخراطٍ أكثرَ مع دول الجنوب العالمي الغنية بالثروات، كالمعادن النفيسة في الأمازون؛ حيث أنشأت مجموعة البنك الدولي «صندوق الخسائر والأضرار المناخية» في يونيو/ حزيران الماضي، لمساعدة الدول النامية في التكيف المناخي والانتقال إلى هيكل مالي أكثر عدالة في التعامل مع المناخ، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة «ميثاق المستقبل» الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، لإصلاح نظام الحوكمة العالمية.

تتشارك الدول التي أنشأت تحالف بريكس في أنها اقتصادات ناشئة، تشكل ما مجموعه ثلث حجم الاقتصاد العالمي، وبمعيار تعادل القوة الشرائية تشكل 37% من الاقتصاد العالمي (كونها تضم ما مجموعه 45% من سكان الكرة الأرضية) و16% من التجارة العالمية و16% من الصادرات و15% من الواردات، وبعد انضمام السعودية والإمارات وإيران، صارت تسيطر في مجموعها على 80% من إنتاج النفط العالمي، و38% من إنتاج الغاز، و67% من إنتاج الفحم الحجري، وتتحكم في 50% من إنتاج الذهب، وتنتج أكثر من 30% من السلع بقيادة الصين والهند.

> «بريكس» ليس سوى منتدى رخو للدول الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم، وأهميته تكمن في أهمية الدول المنضمة إليه

تدلل هذه الأرقام على أن اقتصادات الدول المنضمَّة إلى بريكس يمكنها أن تحقق تكاملاً إذا اجتمعت في هيكل موحد بما تمتلكه من نفط وغاز وتكنولوجيا وكفاءات بشرية وثروات زراعية وإمكانات عسكرية، ولكن ذلك لم يحصل إلى الآن، وقد مضى على تأسيس هذا التجمع 15 عاماً.

لم يحقق مجتمعو بريكس هذا العام، سوى رفع عدد الدول الأعضاء إلى عشر، بالإضافة إلى بنك «التنمية الجديد» للقروض الميسرة بهدف التنمية للدول الأعضاء، و«ترتيب الاحتياطي الطارئ» للإقراض بالدولار انطلاقاً من العملات المحلية للدول التي تعاني عجزاً اقتصادياً (مصر مثلاً). وهناك مقترحات، روسية خصوصاً، بالتحضير لنظام «بريكس باي» بديلاً عن «سويفت» الغربي، و«بريكس كلير» لتسوية الدين والسندات بدلاً عن «يورو كلير»، وبورصة للحبوب والسلع الأساسية لأهميتها بعد تضرر سلاسل التوريد منذ أزمة كورونا ثم الحرب الروسية على أوكرانيا وحروب الشرق الأوسط. هذه الإجراءات ذات تأثير ضعيف، لكن الاهتمام الدولي الذي حظيت به قمة قازان الأخيرة في روسيا في 22 الشهر الفائت، وتمثيل 35 دولة و6 منظمات دولية، وحضور 24 من زعماء العالم وحضور الأمين العام للأمم المتحدة، أنتونيو غوتيرس، إضافة إلى أن 27 دولة تطلب الانضمام إلى بريكس، ومنها دول هامة، مثل تركيا وماليزيا وتايلاند وفنزويلا، يعكس ذلك كله اهتماماً ببريكس، وقلة ثقة بمؤسسات المجتمع الدولي، وقلقاً من الهيمنة الغربية عليها، وخشية من توسع استخدام الولايات المتحدة لنظام العقوبات الأحادية على الدول الأخرى. والأهم مما سبق أنه يعكس ضعفاً في المؤسسات الغربية التقليدية مردُّه هو الأزمات الاقتصادية المتتالية التي يعانيها الغرب. يمكن القول إن «بريكس» ليس سوى منتدى رخو للدول الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم، وأهميته تكمن في أهمية الدول المنضمة إليه، وفي مقدمتها الصين الأقوى اقتصادياً، والتي تحسب واشنطن حساباً لصعودها، وروسيا الناقمة على الغرب. إن الاتفاقات الثنائية حول التبادلات التجارية بالعملات المحلية بخصوص النفط بين الصين وكل من روسيا والسعودية والبرازيل هي ليست منجزاً لبريكس، بل للصين. في الواقع إن أية خطوة يمكن أن يخطوها هذا التحالف الهش على صعيد المأسسة الرسمية في المدين، القريب والمتوسط، ستعني فشله؛ فرؤية الدول الأعضاء لهذا التَّجمع ومستقبله مختلفة، وأسباب انضمامهم كذلك، وموقفهم من نظام الحوكمة الاقتصادية والمالية في العالم السائد منذ الحرب العالمية الثانية واتفاق بريتون وودز الذي يقرُّ بهيمنة الدولار الأميركي، وهناك أيضاً خلافاتٌ جيوسياسية، وتنافسٌ اقتصادي بين الدول الأعضاء، خاصة الصين والهند، يهدِّد قدرةَ بريكس على البقاء الطويل الأمد.

التقييم السابق لبريكس يعطي بالفعل مؤشراً يعكسُ حجم الانزياح في مراكز القوة في العالم، وإن كان من المبكر جداً التنبؤ بماهية نظام عالمي جديد، متعدد الأقطاب. لكن حروب روسيا- أوكرانيا، والشرق الأوسط، والحشود العسكرية في الباسيفيك، والتحالفات العسكرية التي تعقدها واشنطن مع جيران الصين، مثل الهند وأستراليا، وعلى رأسها تحالف «أوكوس» للغواصات النووية مع بريطانيا وأستراليا، يعكس حجم تخوف الولايات المتحدة من صعود الصين الاقتصادي والتكنولوجي، وهي، في ظل عجزها عن التخلي عن سياسة تكبير ديونها للدول الأخرى، مستعدة لشن حرب وجودية للحفاظ على هيمنة الدولار.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads